

وتياسر ما موبانيه من الحاق عيسى به لما قره كسا والانبيا صلى الله عليهم وسلم هنا
في الغر الملك والهيظان والبيت والحجاء على المعتمد ان اعترض حل قوله صلى الله
في صلته لا يلبس العنك بلغة الله على ان كان قبل تحريم الكلام بان لا يلبس الا على الفيل
بان تحريمه كان بالمدينة لان قوله ذلك كان بها واجيب بان يحتمل ان خصوصية
اوان قوله ذلك كان نفسيا لا لفظيا كما اشار اليه في الجمع وروعا عن خلاف الاصل
لاطلاق التحريم اذلة البطولات وبعيد تقيدها او تخصيصها بحتمل **كقولهم اعطس**
رحمك الله لانه من كلام الاوصيخ كعليك السلام بخلاف جهة الله وعليه لا ندعاه
وليس لمصل عطف او سلم عليه ان يحذف بحيث يسمع نفسه وان يرد السلام بالاشارة
باليد والراس ثم بعد سلامه منها باللفظ بحيث ذب تسميت مصل عطف وجمدها
ولوسكت اوتام فيها مكنيا خلافا من وم فيه **طويلا** في غير ركن قصر في صورة الشئ
الجمد كما هو معلوم من كلامه **بلاغرض لم تبطل على اليمين** لانه لا يحرم عينا اما اليمين
فلا يضر جزما **ويمن لمن نابه شئ** في صلاة **كفتية اماه** اذا سبي
واذ من الماخذ اي يريد دخوله استاذك فيه **والنداره اعي** او نحو نفاذ وغيره
ان يقع به هلك او نحو **ان يسيح** الذكر المحقق اي يقوله سبحانه الله بقصد الذكر
وحده اومع التسمية **وتصنف المرأة** والتمني للحديث الصحيح بذلك قيل قضية
عبارة سن التثنية مطلقا مع انه قد يجيء وتدين وتديج انتهى ويرد بانها
لا تقتضي ذلك بل ان السنة في ساو صور التثنية التبع للذكر والتصديق لغيره وهو
كذلك فلو صغر وصحبت بخلاف السنة خلافا لمن يزعم حصولها صلها واسارا بالامثلة
الثلاثة الى احكام التثنية فالاول لثوبه والثاني لثوبه والثالث لوجوبه فيلزمه
ان توقف الاتقاد عليه بالقول او الفعل ومع ذلك تبطل بكثيرها وبجث نهب التبع
لها جصرة نسا وجماد كالجهر بالقرأة وفيه نظر لان اصل القرأة مندوب لها بخلاف
التبع للتثنية واذا صفتت فالسنة ان يكون **بضرب** بطن وهو الاونى وظهر **اليمين**
على ظهر اليسار وهذا اول من عكسها كما افاده المتن وهو ضرب بطن اذ ظهر اليسار

على

على ظهر اليمين وتبصر بان ضرب ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه ولا يبعد انها منصوب
بالسنة لتلك الارباع لان المفهوم من صيغهم ان كون اليمين هي لقا صلته فان كون الحمل
ببطن كنهها كما هو المألوف اولى ثم كما كان اقرب اليه وايد عن البطن على البطن
الذي هو مكره يكون اولى مما ليس كذلك ومحاذ كحيث لم يتصد العيب ولا تبطل لم
يجعل البطلان ذلك ويعد وتقول جميع في ضرب البطن على البطن لا بد مع قصد العيب
علم التحريم نيا فيه تصريح الشامل لسائر صور المصنف بان محل عد بطلان الصلاة كما
القبيل وان اسبح ما لم يقصد به اللب وفي تحريم ضرب البطن على البطن كخرج الصلاة وجهها
لاصحابها وشروطه ان يقل ولا يتو لا تظفر ما يان في دفع المار واقصا بعض العبار ان لا يلا
مطلقا اشار في الكفاية الى حمله على ما اذا كانت اليد ثابتة والمحرك انما هو الاصابع
فقط **ورفع في صلاة غيرهما** اي غيرا فلها **ان كان المفعول من جنسها**
اي جنس فاعطها التي هي ركن زيا كزيادة الركوع وسجود وان لم يطوي فيه ومنه ان يخفى
الجاسر ان تحاذي جهة ما امام ركبته ولو لتصل توكرا وانما اشتمل المندوب كما هو
ظاهرا لان البطل لا يفتر للمندوب ولا ينافي ما ياتي في الاختلاف لنتن بخلافه لان ذلك
لتحشية ضره صار بمنزلة الضروري وسلبا اعتقارا الكثير الضروري فاول هذا التي
هي سنة كرفع اليدين **بطلت** الا ان ينيح ويجعل بان علم تحريم ذلك وتعمده لتلاعبه
بها وتبطل ايضا فله وان تكبر اسياك او جعل ان عذم بما مر في الكلام الا في زيادة
لاجل تدارك يده مطلقا لانها ما تخفى اوتسا لبع الامام بل يجب حتى تبطل بالتخلف
عنه بركتين كما اقتضاه اطلاقهم فيما اذا اقتضى في تخلفا اعتدال لكن لو سبقه
حسينه بركن كان من سجدتها الثانية والمالموم في الجلاس بينهما تاه ولا يسجد
لغواق المتابعة فيما فرغ منها الامام وتسن فيما اذا ركع قيسار مثلا متعبدا نعم لا يضر
تعبن جلوسه تليلا بان كان بقدر الجلوس بين السجدين وهو ما يصح ذرع وودون
قدرا المشهد بعدهم وقيل سجود او عقب سجود تارة او سلام اما في غير محل
جلوسه بخلافه قبل الركوع مثلا فان سجده بل بسجود وجع عن عد القيام في الفرض